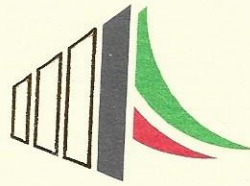


State of Kuwait

Hemdan Salem Alazmi

Member of National Assembly



مجلس الأمة
NATIONAL ASSEMBLY

دولة الكويت

حمدان سالم العازمي

عضو مجلس الأمة

المحترم،،،

السيد/ رئيس مجلس الأمة

تحية طيبة وبعد،،،

أتقدم بهذا الاستجواب المرفق إلى نائب رئيس مجلس الوزراء
وزير الدفاع بصفته، وذلك استناداً إلى حكم المادتين (100
و101) من الدستور ولأحكام المواد (133 و134 و135) من
اللائحة الداخلية لمجلس الأمة، برجاء اتخاذ الإجراءات اللازمة
في شأنه.

مع خالص الشكر،،،

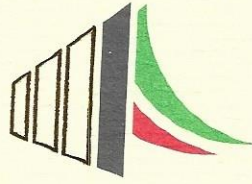
مقدم الاستجواب

حمدان سالم العازمي

State of Kuwait

Hemdan Salem Alazmi

Member of National Assembly



مجلس الأمة
NATIONAL ASSEMBLY

دولة الكويت

حمدان سالم العازمي

عضو مجلس الأمة

المقدمة

قال الله تعالى:

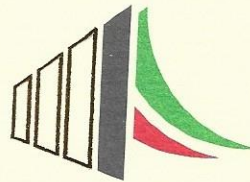
(إِنَّا عَرَضْنَا الْأَمَانَةَ عَلَى السَّمَاوَاتِ وَالْأَرْضِ وَالْجِبَالِ فَأَبَيْنَ أَنْ يَحْمِلْنَهَا وَأَشْفَقْنَ مِنْهَا وَحَمَلَهَا الْإِنْسَانُ ۗ إِنَّهُ كَانَ ظَلُومًا جَهُولًا) - الأحزاب 75.

من منطلق هذه الأمانة وبعدها تأكدنا بما لا يدع مجالاً للشك بأن وزير الدفاع تقاعس عن اداء مهامه التي الزمه بها الدستور وحنث بقسمه الذي أداه أمام صاحب السمو أمير البلاد، وأمام مجلس الأمة بأن يحترم الدستور وقوانين الدولة ويذود عن حريات الشعب ومصالحه وأمواله ويؤدي أعماله بالأمانة والصدق، ليس هذا فقط بل تجاهل دعوات النصح ماضياً في مخطئه لتغريب المجتمع الكويتي بإصراره على إقحام المرأة في السلك العسكري.

أن السياسة التي يتبعها الوزير المستجوب شابها الغموض وفقدان الشفافية والكيل بمكيالين والهدر بالمال العام واستباحته وعدم الحرص على معالجة الملاحظات والمخالفات والتجاوزات الصارخة والذي استمر العديد منها دون إجراءات حقيقية.

لذا وانطلاقاً من واجبنا بصون الأمانة والحفاظ والالتزام بنصوص الدستور والقانون، وبراً بالقسم العظيم الذي اقسمناه أمام الله والشعب الكويتي الوفي فإننا نؤكد بأن محاسبة وزير الدفاع أصبحت واجبة على الممارسات غير المسؤولة والتجاوزات والاختراقات التي لها أثراً سلبياً على المصلحة العامة والامن القومي.

لذا، قمنا بتفعيل أدواتنا الدستورية للتصدي لهذه الممارسات والسياسات العنثية، وقدمنا هذا الاستجواب متضمناً 3 محاور .



المحور الأول: اقحام المرأة في السلك العسكري

في الثاني عشر من أكتوبر الماضي صُدم الشعب الكويت بقرار أصدره نائب رئيس مجلس الوزراء ووزير الدفاع الشيخ حمد جابر العلي الصباح بشأن فتح باب التسجيل للمواطنات الكويتيات للالتحاق بشرف الخدمة العسكرية كضباط اختصاص وضباط صف وأفراد وذلك في مجال الخدمات الطبية والخدمات العسكرية المساندة.

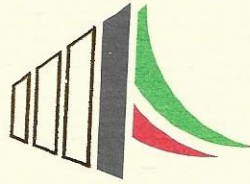
وقال الشيخ حمد جابر العلي في تصريحه عقب إصدار القرار " أن الأوان لأن نعطي المواطنات الكويتيات الفرصة لدخول السلك العسكري في الجيش الكويتي جنباً إلى جنب مع أخيها الرجل" وأضاف أن قراره الصادر "يأتي انطلاقاً من دور ومسؤولية الجيش الكويتي في حماية البلاد والحفاظ على أمنه واستقراره من أي خطر خارجي مؤكداً ثقته بقدرة وإمكانية واستعداد المرأة الكويتية لتحمل عناء ومشقة العمل في الجيش".

وبين أنه "بالنظر إلى ما أثبتته المرأة الكويتية من كفاءة وتفان وإخلاص في العمل من خلال توليها العديد من الوظائف والمهن الحرفية والهندسية والطبية في قطاعات مختلفة في وزارة الدفاع وهي مجمع الصيانة في لواء الدفاع الجوي ومشغل المعايرة التابع للقوة الجوية وقطاع المنشآت العسكرية إضافة إلى هيئة الخدمات الطبية «فإن هذا الأمر شجعنا على إصدار هذا القرار» (انتهى التصريح)

فضلاً عن هذا التصريح المثير للجدل والذي يؤكد أن وزير الدفاع لا يعي طبيعة مجتمعنا الذي نعيش فيه ولا يدرك الفرق بين مسؤولية المرأة في الاعمال المختلفة في الطب أو الهندسة أو حتى الصيانة وبين اقحامها في السلك العسكري الذي له طبيعة خاصة تتطلب مواصفات لا تتناسب مع طبيعة المرأة الخلقية التي لا تسمح لها بالجهاد وحمل السلاح وملاحقة الاعداء، وهذا ما أكد عليه الرأي الشرعي الذي نستمد منه قوانين امورنا الحياتية.

وموازاة لحالة العناد والتجاهل لدعوات النصح التي انتهجها الوزير في هذا الشأن، بدا واضحاً أن وزير الدفاع لا يعي الأثر السلبي للنسخ الغربية التي يحاول استنساخها وتقليدها، حيث كشف تقرير اللجنة التحقيقية المستقلة في الجيش الأمريكي نُشر في شهر يوليو الماضي، عن وقوع 135 ألف اعتداء جنسي و509 ألف حالة تحرش جنسي في الأعوام ال 11 الأخيرة، في صفوف الجيش الأمريكي

الوزير المستجوب تجاهل الجوانب الايجابية في النسخ الغربية التي يحاول استنساخها ولم يلتفت الا لتجربة اقحام المرأة في الجيش بدلاً من الاهتمام بتقوية صفوف الجيش بالشباب الكويتي وتحفيزهم على الالتحاق في صفوفه، اضافة الى تسهيل اجراءات التحاق اخواننا بدون في الجيش، ولنا في توضيحاتهم خلال الغزو الغاشم خير برهان على ولائهم وإمكانية الاستفادة منهم بدلاً من ملاحقتهم وطردهم من الجيش بحجج واهية لا تمت الى الحقيقة بصلة.



المحور الثاني: انتهاج سياسة التنفيع والترقيات في ترقيات وكلاء الضباط الى

ضباط

إن سياسة الوزير المستجوب لا تتسم بالعدالة والشفافية بل شابها الغموض والتنفيـع والترقيات والمحسوبيات على حساب الكفاءات الوطنية، وهذا يُعد من أشنع أنواع الفساد ونشر ثقافة الإحباط بين الشباب الكويتي.

وقد نص الدستور في المادة السابعة " العدل والمساواة دعائم المجتمع، والتعاون والتراحم صلة وتقى بين المواطنين " ولكن الوزير المستجوب خالف المبادئ الدستورية والقانونية، وخير برهان قراره بشأن القبول في دورة ترقية وكلاء الضباط الى ضباط، وقبول عشرات وكلاء الضباط غير مستوفي الشروط على حساب من استوفوا الشروط كاملة.

الادهى من هذه الممارسات تلفيق التهم لغير المقبولين ممن استوفوا الشروط حيث تم إبلاغهم بعدم القبول لوجود قيود أمنية عليهم، وهو ما يثير التساؤل كيف لمن عليه قيوداً أمنية أن يكون ملتحقاً في الجيش ويخدم فيه منذ سنوات دون أي إجراء ضده؟ بل كيف يتم التمسك بهم دون ترقية في ظل وجود هذه القيود الامنية عليهم؟ اليس هذا تهديداً للأمن القومي؟!

المحور الثالث: تجاوزات مالية وإدارية تسببت في إهدار المال العام وضياع حقوق الموظفين في الإدارة العامة للطيران المدني

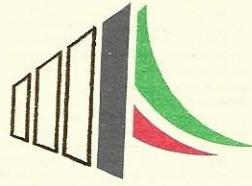
جسدت الترقيات واختيار الوظائف الاشرافية في الادارة العامة للطيران المدني صورة سيئة من صور الانتهاكات والمخالفات والترقيات على حساب الصالح العام، فكان النصيب الأكبر من الترقيات والتعيينات للمحسوبين على مدير عام الإدارة، في صورة ألفت بظلالها على أسلوب العمل ونفسية الموظفين داخل الإدارة، ولم تحل الإدارة المسؤولة عن الواجهة الاولى للكويت من التجاوزات والمخالفات المالية والادارية منها:

- تعطيل دور الجهات الرقابية واستمرار عدم تسوية ملاحظات ديوان المحاسبة منذ سنوات.
- تعيين قيادات في الإدارة غير مستوفين للشروط حسب القانون رقم 111 / 2015 وإقصاء الكفاءات الوطنية.

State of Kuwait

Hemdan Salem Alazmi

Member of National Assembly



مجلس الأمة
NATIONAL ASSEMBLY

دولة الكويت

حمدان سالم العازمي

عضو مجلس الأمة

- عدم تحصيل غرامات التأخير على إحدى الشركات بقيمة (4.674.000) دينار.
- تحميل الخزينة العامة (600.000) لعدم التزام مستثمر بالعقد رقم 2011/11-2012 الخاص باستغلال مساحة في المطار وتحمل نفقات صاليتين بالمخالفة للشروط التعاقدية.
- مخالفات وتضارب مصالح بمزايدة سيارات الاجرة للمطار بين شركة الكورية وشركة أمرني إضافة إلى عدم تحصيل ما قيمته 330 ألف دينار مقابل استثمار.
- عدم تنفيذ قرارات مجلس الوزراء بشأن اعتماد برنامج (مني) والخاص بربط المختبرات الخارجية وموثوقية شهادات ال PCR.
- استغلال المنصب وتقرير مكافئات تصرف بصفه شخصيه لمدة سنه من ابريل ٢٠٢١ الي مارس ٢٠٢٢ بالمخالفة لتعليمات ديوان الخدمة المدنية.

والله ولي التوفيق